

عبير موسى تفتح ملف سيطرة النهضة على وزارة العدل

القضاء التونسي يحقق في لقاءات برلمانيين إسلاميين بإرهابيين مسجونين

الفخفاخ يرفض مساعي النهضة لتوسيع الائتلاف الحكومي

تونس - رفض رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ مطالب حركة النهضة الإسلامية بتوسيع الائتلاف الحكومي ليشمل حزب قلب تونس الذي يتزعمه قطب الإعلام ورجل الأعمال نبيل القروي.

ويأتي رفض الفخفاخ بعد الحديث عن أزمة ثقة هزت مكونات الائتلاف الحكومي، وذلك بعد رفض حركة النهضة التوقيع على وثيقة التضامن الحكومي مشترطة أن تكون وثيقة للتضامن الحكومي والبرلماني معا.

ونفى الفخفاخ أن يكون في قطيعة مع رئيس البرلمان راشد الغنوشي، مشيرًا إلى وجود اختلاف في وجهات النظر بينهما.

وقال الفخفاخ، ردا على سؤال عما إن كان في قطيعة مع الغنوشي، في مقابلة بثتها قناة محلية خاصة مساء الأحد "ليست هناك قطيعة مع الغنوشي، ونحن نتحدث مع بعضنا".

واستدرك في المقابلة نفسها "هناك اختلاف في وجهات النظر، وأحيانا نتفق". وتابع "الغنوشي رئيس حزب شريك في الحكم، وما يراه صالحا لحزبه وشخصه يقوم به"، في إشارة إلى أن رئيس البرلمان يتقلد بالتوازي مهام رئاسة حركة النهضة الإسلامية صاحبة الكتلة البرلمانية الأكبر (54 نائبا).

وأكد الفخفاخ أن "هناك داخل الائتلاف لحملة بصدد البناء ونحن نعمل على دعمها"، معتبرا أن "الائتلاف إذا صمد ومرر القوانين التي يطرحها، يستمر".

ويرى مراقبون أن حركة النهضة تحاول تحصين منصب رئيس البرلمان لرغمها راشد الغنوشي الذي كان قد واجه قبل أيام جلسة مساعلة حول تحركاته الخارجية بعد أن أثار تصفيته لريثس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج باستعادة قاعدة الوطية الجوية غربي البلاد جدلا كبيرا.

ويواجه الغنوشي شبح سحب الثقة منه حيث تتعهد زعيمة الحزب الدستوري الحر عبير موسى مستفيدة من تحالفات جديدة مع القوى المدنية بالإطاحة برئاسة الغنوشي للبرلمان، وهو ما جعل النهضة تسارع للضغط على الفخفاخ من أجل توسيع الائتلاف

الحكومي لضمان المزيد من الدعم في مجلس النواب.

ومن أجل إرغامه على ذلك تقول حركة النهضة إن الائتلاف الحالي لا يسهل تمرير مشاريع القوانين داخل البرلمان، وهي حجج يرفضها الفخفاخ ومكونات الائتلاف الحاكم التي ترفض بدورها توسيعه.

وفي هذا الصدد أوضح الفخفاخ "أننا في ائتلاف له 129 نائبا ولا أريد توسيعه".

وتحاول النهضة استقطاب حزب قلب تونس وهو حزب ليبرالي (27 نائبا) لا يرفض الانضمام إلى الفريق الحكومي، وقد يضمن تحالفه في البرلمان مع النهضة وائتلاف الكرامة (إسلامي شعبي) والتيار الديمقراطي (يسار اجتماعي) وحركة الشعب (ناصرية) بقاء راشد الغنوشي في رئاسة المجلس.

وأشار الفخفاخ إلى أن "الائتلاف يمثل كل العائلات الفكرية والسياسية في تونس، وهو وحدة وطنية حقيقية بين العائلات السياسية".

كما رأى أن الائتلاف "يمثل احتراماً لإرادة الناخب الذي اختار أحزابا بأحجام مختلفة، وعندما وضع بين مشروعين اختار مشروعاً"، في إشارة إلى فوز قيس سعيد على نبيل القروي بالانتخابات الرئاسية في أكتوبر الماضي.

ورهن الفخفاخ توسيع ائتلافه الحكومي بفشله مؤكدا أن "الائتلاف الحكومي يتوسع عندما يفشل".

والأسبوع الماضي، قال رئيس كتلة حركة النهضة بالبرلمان نور الدين البحيري إن "الغالبية الداعمة للحكومة حاليا ضعيفة، غير قادرة على التصويت على قوانين الحكومة التي تنوي عرضها والهيئات الدستورية التي ستحاول تركيزها".

ويتسائل هذا الائتلاف من أن تدخل الخلاف دوامة أزمة سياسية إذا أصرت النهضة على توسيع الائتلاف الحكومي أو الإطاحة بالفخفاخ من خلال سحب الثقة منه.

ويستغل هذا الائتلاف من حركة النهضة و"التيار الديمقراطي"، وحركة الشعب، وحزب تحيا تونس وكتلة الإصلاح (مستقلون وأحزاب صغيرة).



التحكم في وزارة العدل من وراء الكواليس

وأمام هذه الوضعية المعقدة يحاول القضاء التونسي خلال الظرف الراهن كشف حقيقة تحركات الإسلاميين في السجون في هذا الوقت الذي يتسم بتصاعد التوتر على الساحة السياسية وعودة شبح الاعتقالات إلى الواجهة.

وأعلنت وزارة العدل أنها ستحقق في اللقاءات التي جمعت نوابا عن حركة النهضة بإرهابيين مودعين في سجون بالعاصمة.

وقالت عبير موسى إنها تلقت تهديدات جديدة بالاعتقال بعد سلسلة لقاءات جمعت قيادات من النهضة بإرهابيين مسجونين.

وتعد موسى أحد أبرز الوجوه المعارضة لحكم حركة النهضة في تونس حيث تسعى للإطاحة برئاسة راشد الغنوشي للبرلمان وتتهم حزبه بالارتباط بجماعات إرهابية.

وفي أحدث خطوة لها لإجراج حركة النهضة دفعت موسى بلائحة تهدف إلى تصفية جماعة الإخوان المسلمين تنظيما إرهابيا داعية النهضة إلى التبرؤ من التنظيم الدولي.

وتسعى موسى لحشد معسكر الأحزاب التقدمية التي تحمل لواء الدفاع عن مدينة الدولة للإطاحة بالهذهة وقلب موازين القوى داخل البرلمان التونسي مستفيدة من تحركات الغنوشي ونوابه "المشبوهة" سواء داخلها أو خارجا.

وتحتضن إدارات السجون والإصلاح والقضاء وغيرها.

وهذه الاتهامات تزيد من عزلة النهضة التي خاضت العام الماضي معركة شرسة للحيلولة دون تمكن معارضيه من قيادة وزارة العدل.

ويعود رفض حركة النهضة التخلي عن الوزارة لشخصية غير متحيزة أو من خارج دائرتها إلى الملفات التي قد يفتحها الوزير على غرار التجاوزات التي شهدتها الوزارة في وقت سابق والتي يتحمل فيها البحيري مسؤولية كبيرة.

ورفضت آنذاك النهضة تمكين حزب التيار الديمقراطي (يسار اجتماعي) من قيادة الوزارة، مؤكدة بذلك المخاوف التي تختلج الحركة من خروج الوزارة عن سيطرتها. وكانت الاتهامات للحركة قد طاولتها من كل حذب وصوب حيث اتهمت النقابة العامة للسجون في تونس في وقت سابق البحيري بإضعاف المؤسسة السجنية عن طريق التعيينات العشوائية التي قام بها بعد من "اتباعه"، مشيرة إلى أن هناك عددا من المسؤولين الفاسدين تمت ترقيتهم خلال فترة البحيري رغم أنهم متورطون في قضايا خطيرة.

وتتسدد المسدي على أن حركة النهضة "استغلت وزارة العدل والقضاء لابتزاز رجال الأعمال ومعارضيه خاصة بعد أن فقدت التمويل الأجنبي، ما جعلها تعول على الاستيلاء على أموال التونسيين وخاصة رجال الأعمال منهم".

واتسمت المرحلة التي تولى فيها البحيري وزارة العدل بازمتات متعددة وعاصفة هزت الوزارة بعد إقالات وعزل لقضاة وغيرهم من كفاءاتها خاصة الذين يديرون مصالح السجون.

وفي تصريح لـ "العرب" قالت فاطمة المسدي وهي ناشطة سياسية وبرلمانية سابقة إن "حركة النهضة تتحمل مسؤولية التجاوزات التي حصلت في جهاز القضاء ووزارة العدل عموما".

وتشير المسدي، التي رأت في وقت سابق لجنة التحقيق في شبكات تسفير الشباب إلى بؤر التوتر داخل البرلمان التونسي، إلى أن "حركة النهضة آمنت لقاءات بين شيوخ متطرفين ومسجونين لدمغتهم ومن ثم إطلاق سراحهم للانضمام إلى تنظيمات إرهابية مستغلين في ذلك نفوذهم في وزارة العدل".

وتابعت أن نور الدين البحيري قام بالتلاعب بالترقيات خلال قيادته للوزارة.

ويرى مراقبون أن هذا التلاعب كان له دور بارز في تمكين حركة النهضة من تثبيت أشخاص مواليين لها للقيام بمهام تخدم الحركة أو لتستتر على بعض الملفات.

وتأتي هذه المستجدات بعد أن مثلت وزارة العدل مسرحا في وقت سابق، وحتى الآن، للتصانف بين حركة النهضة الإسلامية ومناوئها حيث يدفع الإسلاميون نحو الهيمنة على الوزارة التي اكتسب أهمية قصوى خاصة أنها

فتحت زعيمة الحزب الدستوري الحر عبير موسى سجالا جديدا مع حركة النهضة الإسلامية يتعلق بهيمنة الحركة على وزارة العدل التونسية بعد أن رصدت وجود اتصالات بين نواب عن الحركة وإرهابيين في السجون في وقت عاد فيه شبح الاعتقالات يخيم على الأجواء في تونس بعد تلقي موسى تهديدات جديفة بالتصفية الجسدية.

صغير الحيدري

تونس - تواجه حركة النهضة الإسلامية اتهامات جديدة هذه المرة بالسيطرة على وزارة العدل واختراق مصلحة السجون داخلها، وذلك بعد أن تحدثت زعيمة الحزب الدستوري الحر عبير موسى عن تلقيها تهديدات جديدة بالتصفية الجسدية.

وخلال مؤتمر صحافي عقده الثلاثاء اتهمت عبير موسى قيادات من النهضة باختراق مصلحة السجون التابعة لوزارة العدل من خلال تنظيم لقاءات مع إرهابيين قادمين من ليبيا.

وهذه الاتهامات لحركة النهضة بوضع يديها على وزارة العدل ليست وليدة اللحظة، لكنها لأول مرة تستهدف الذهاب بها إلى أروقة المحاكم وغيرها من أجل محاسبة المتورطين في ذلك ووقف "العيب" بهذه الوزارة السيادية.

وتتهم حركة النهضة بالتلاعب بالترقيات والمناصب والاندابات داخل إدارات وزارة العدل خاصة إبان الفترة التي تولت فيها قيادة الوزارة (2013 - 2014)، ما أتاح لها السيطرة عليها وهي الوزارة التي يريدها التونسيون أن تكون بمنأى عن التجاذبات السياسية.

فاطمة المسدي
النهضة تتحمل
مسؤولية تجاوزات
حصلت في وزارة العدل

ومكّن هذا التلاعب الحركة من بسط نفوذها على وزارة العدل وبالتالي التحكم في قرارات القضاء وإدارات السجون التي يتواجد فيها متهمون بالإرهاب ولهم علاقة بالهذهة على غرار مصطفى خذر الذي ينهم بقيادة الجهاز السري للحركة وهو جهاز مواز لأمن التونسي والتورط في الاعتقالات السياسية.

وتولى نور الدين البحيري، الذي يرأس الآن كتلة حركة النهضة في البرلمان، قيادة وزارة العدل في 2013.

احتجاجات اجتماعية تُفرغ الحراك الجزائري من مطالبه السياسية

توقيف ناشطين بارزين ينسف بوادر انفراج الوضع السياسي

واعلنت تنسيقية الدفاع عن معتقلي الرأي في هذا الشأن، عن توقيف الأكاديمي والناشط السياسي فضيل بومالة من طرف قوات الأمن، في انتظار إحالته على القضاء، وهو الذي قضى عقوبة سابقة بالسجن في نفس الشأن، إلى جانب قيادي سابق في جمعية "راج" المعارضة حكيم عداد، كما تمت إحالة الناشط محاد قاسمي، من مدينة أدرار الجنوبية إلى السجن بتهمة التحريض والمساس بالوحدة والسلامة الوطنية.

المخطط الحكومي برفع الحجر الصحي تدريجيا يخلق حالة من الارتباك لدى نشطاء الحراك، لتحديد موعد عودة الاحتجاجات

ويأتي ذلك لينسف بوادر الانفراج التي أطلقها في وقت سابق رئيس حزب جيل جديد المعارض جيلالي سفيان، الذي أعلن عن قرب موعد تدخل رئيس الدولة لإطلاق سراح الناشطين المسجونين كريمة طابو وسهير بلعربي، وهو ما أكده الناطق باسم الرئاسة محمد سعيد أولعيد، عن مسعى جيلالي سفيان خلال اجتماعه برئيس الجمهورية.

وفقوية ليسهل التحكم فيها من طرف السلطة". وتأتي هذه المستجدات في سياق تضارب حول موعد العودة للاحتجاجات السياسية واستكمال مسار الحراك الشعبي وسط تحذيرات من الانجرار وراء دعوات مجهولة المصدر للعودة إلى الشارع، بغية إسقاط الحراك في فخ المغامرة بصحة الأشخاص وإعطاء ذريعة لقوات الأمن لقمع المظاهرات بدعوى الحفاظ على صحة الناس.

ولخلق المخطط الحكومي برفع قواعد الحجر الصحي تدريجيا التي فرضت لكبح جماح وباء كورونا، حالة ارتباك لدى نشطاء الحراك لتحديد موعد محدد لعودة الاحتجاجات نتيجة السماح المتفاوت بين الأنشطة بالعودة للوضع العادي، حيث سمحت الحكومة بعودة البعض، وواصلت حظر البعض الآخر كالنقل بين المحافظات، إلى جانب الاستمرار في حظر صلاة الجمعة والجماعة في المساجد.

وظلت المساجد وصلاة الجمعة تمثل نقطة انطلاق المسيرات الاحتجاجية المنتظمة طيلة الفترة السابقة، كما كانت وسائل النقل إلى العاصمة والمدن الكبرى، هي الشريان الأساسي المغذي للحراك بأعداد المظاهرات القادمة من مختلف المدن والمحافظات.

ويتهم معارضون السلطة باستغلال جائحة كورونا من أجل القضاء على الاحتجاجات السياسية، التي ظلت مصدر

وقال الناشط نذير بوخطة إن "الاحتجاج على التنمية وعلى الخدمات شيء مشروع، لكن لا يجب أن يحجب الانتظار عن المطالب الحقيقية والأساسية"، في إشارة إلى المطالب السياسية المرفوعة في الحراك الشعبي.

وأضاف "نعم شيء مشروع، لكن لما أرى هؤلاء الذين كانوا بالأمس ينتقدون الحراك في الصفوف الأولى للاحتجاج، يتنابسي الشك بان الأمر ينطوي على مناوره يبراد منها سرقة الثورة السلمية وتقزيمها في مطالب اجتماعية

فإن احتجاجات ورقلة جرت في ظروف عادية ولم تسجل خلالها أي صدامات مع الأمن، كما حظيت بتغطية من مختلف وسائل الإعلام المحلية.

وصرح أحد منظمي احتجاجات ورقلة، بان "الاحتجاج المنظم من طرف سكان ضاحية المخادمة بمحافظة ورقلة، يحمل مطالب محددة تتعلق بالتنمية وبتوفير الخدمات، وليس له علاقة بما يجري في البلاد"، لكن ناشطي الحراك قد تغلغوا في المظاهرة، وهو ما ظهر من خلال الشعارات التقليدية للحراك التي رددت هناك.

وقال الناشط نذير بوخطة إن "الاحتجاج على التنمية وعلى الخدمات شيء مشروع، لكن لا يجب أن يحجب الانتظار عن المطالب الحقيقية والأساسية"، في إشارة إلى المطالب السياسية المرفوعة في الحراك الشعبي.

وأضاف "نعم شيء مشروع، لكن لما أرى هؤلاء الذين كانوا بالأمس ينتقدون الحراك في الصفوف الأولى للاحتجاج، يتنابسي الشك بان الأمر ينطوي على مناوره يبراد منها سرقة الثورة السلمية وتقزيمها في مطالب اجتماعية



عودة الصخب إلى الشارع

صابر بليدي

الجزائر - انتقل مخطط الائتلاف على الحراك الشعبي في الجزائر إلى خطوة جديدة من أجل إجهاد مطالبه الأساسية، عبر إثارة احتجاجات اجتماعية متفرقة في البلاد تحثي بالتنديد بتقصير السلطات المختصة في توفير خدمات محلية، وتتغافل عن المطالب السياسية المرفوعة في البلاد من أجل رحيل النظام وتحقيق تغيير سياسي شامل.

وتضاربت التصريحات في الاحتجاجات الاجتماعية المتدعة مطلع هذا الأسبوع في عدد من المحافظات والمدن الجزائرية، بين من يريد حضرها في مطالب اجتماعية وخدمانية محلية، وبين من يسعى لتوظيفها كتعبئة أولية لعودة الحراك الشعبي.

وسادت شكوك سياسية حول عدد من الاحتجاجات التي اندلعت في العديد من المدن الجزائرية مطلع هذا الأسبوع، كما هو الشأن في ورقلة بالجنوب الشرقي للبلاد، وبومرداس شرقي العاصمة، خاصة وأن التعاطي الأمني والتغطية الإعلامية كانا مختلفين عما هو سائد في الاحتجاجات الأخرى.

وعكس المظاهرات المنتظمة في كل من تيزي وزو وبجاية، التي قوبلت بقبضة أمنية شديدة انتهت بتفريق المتظاهرين، والتي تغافل عن تغطيتها الإعلام المحلي،